منظمة العفو الدولية
بيان للتداول العام

MDE 19/2537/2015
28 سبتمبر/أيلول 2015

تحث منظمة العفو الدولية السلطات الليبية على ضمان المحاسبة عند استهداف المدنيين والأهداف المدنية

مجلس حقوق الإنسان يتبنى نتائج المراجعة الدورية الشاملة بشأن ليبيا

بالرغم من أن منظمة العفو الدولية تعترف بالتحديات الهائلة التي تواجهها السلطات الليبية في دعم حقوق الإنسان، فإن حجم وجسامة الانتهاكات المرتكبة في سياق النزاعات المسلحة التي يشهدها البلد، ومحاربة الإرهاب، وغياب المساءلة عن هذه الانتهاكات والانتهاكات التي حدثت في الماضي، تظل مصدر قلق بالغ.

يسر منظمة العفو الدولية أن تنوه إلى أن ليبيا قبلت توصيات عامة لضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لكن للأسف رفضت توصية محددة بشأن اتخاذ إجراءات لضمان مساءلة القوات الموالية للحكومة بسبب استهداف المدنيين والمركبات المدنية والممتلكات الخاصة بهم والبنية التحتية بشكل عشوائي.

ووثقت منظمة العفو الدولية في السنة الماضية نمطا من الانتهاكات ارتكبتها قوات عملية كرامة ليبيا المتحالفة مع الحكومة. وتشمل هذه الانتهاكات هجمات مباشرة على المدنيين وتعمد تخريب ممتلكاتهم، والاختطافات، والتعذيب، وضروب أخرى من سوء المعاملة، إضافة إلى قتل مدنيين ومسلحين بشكل فوري بدون إجراءات المحاكمة العادلة. كما نفذت القوات التابعة لعملية كرامة ليبيا هجمات وضربات جوية عشوائية، بما فيها استخدام قنابل عنقودية محرمة دولياً، الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح مدنيين.

واضطر مئات من الآلاف من الأشخاص إلى النزوح في مختلف أرجاء ليبيا بسبب الاضطهاد والنزاع منذ عام 2011. وتعرض بعض هؤلاء إلى النزوح عدة مرات. وتدعو منظمة العفو الدولية ليبيا إلى تطبيق التوصيات التي قبلتها لضمان عودة النازحين الداخليين إلى منازلهم بشكل آمن.

وترحب منظمة العفو الدولية بقبول ليبيا توصيات بهدف حماية حقوق المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين في البلد، بمن في ذلك منع العنف ضد النساء والأقليات الدينية. وتستغل حالياً مجموعة كبيرة من الميليشيات حالة العنف وانهيار حكم القانون في ليبيا لتنفيذ عمليات اختطاف مواطنين أجانب، والانخراط في تهريب البشر، والابتزاز، والعنف الجنسي. ولا يزال المواطنون الأجانب عرضة للاحتجاز في مراكز احتجاز المهاجرين لأجل غير مسمى. فيجب إطلاق سراح أي شخص احتجز فقط على أساس مخالفته لقوانين الهجرة، أو جنسيته، أو ديانته، أو إثنيته.

ترحب منظمة العفو الدولية بالتوصيات الهادفة إلى إنهاء الاعتقال التعسفي وإغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية، مع التأكيد على أن آلافا من الأشخاص الذين يعتبرون من أنصار القذافي لا يزالون رهن الاعتقال بدون محاكمة أو توجيه تهم لهم. وبالنسبة إلى المعتقلين الذين خضعوا لمحاكمات، فإن عيوباً خطيرة شابت إجراءات التقاضي وانتهت بإصدار أحكام إعدام عليهم. وتعبر منظمة العفو الدوية عن أسفها لرفض الحكومة الليبية التوصيات التي أعدتها 14 دولة بشأن وقف تنفيذ أحكام الإعدام كخطوة أولى لإلغاء أحكام الإعدام بشكل نهائي.

وتأسف منظمة العفو الدولية، أخيرا، لرفض ليبيا اتخاذ إجراءات خاصة لضمان المساواة بين الجنسين، وتعديل التشريعات التمييزية ضد المرأة فيما يخص الطلاق، والزواج، والميراث. ولا تزال النساء عرضة للمعاملة التمييزية أمام القانون وفي الممارسة.

خلفية

تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الثلاثين يوم 25 سبتمبر/أيلول 2015 نتائج المراجعة الدورية الشاملة بشأن ليبيا. وقبل أن يتبنى المجلس نتائج المراجعة، ألقت منظمة العفو الدولية شفاهيا البيان المشار إليه أعلاه.

وكانت منظمة العفو الدولية قدمت في وقت سابق معلومات بشأن وضع حقوق الإنسان في جمهورية التشيك:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/0003/2015/en/